المحور الرابع.....مشاكل اللتعاون الأوروبي المغاربي

بعد مضمون العلاقات الأورومغاربية في مختلف المجالات ننتقل الآن إلى دراسة مشاكل التعاون الأورومغاربي ،لكن قبل أن نتطرق إلى مشاكل التعاون الأورومغاربي، لا بد أولا أن نحدد نحدد المزايا من هذا التعاون، فواقع هذه العلاقات يفرض علينا التعامل مع هذه الظاهرة وفق نظرة نظرة مزدوجة، بالتركيز على الشق الإيجابي المتمثل في المزايا التي مهدت لتوطيد معالم هذه العلاقة العلاقة وخلق الظروف المناسبة لتواصلها ،فبالرغم من الاضطرابات التي عرفتها هذه العلاقة إلا إلا أنها تاريخيا لم تنقطع بل عرفت الاستمرار، ثم نتطرق إلى الشق السلبي أو التعامل مع العلاقة وفق العلاقة وفق منظور سلبي من خلال تحديد المشاكل التي تواجه هذه العلاقة على مختلف المستويات.

المستويات.

1- **مزايا التعاون الأورومغاربي:** لقد تضمنت العلاقات التعاونية الأورومغاربية مجموعة من من الخصائص اعتبرت بمثابة مزايا ساعدت على استمرار هذه العلاقة و شكلت دافعا للطرفين الأوروبي الأوروبي والمتوسطي صفة عامة والمغاربي صفة خاصة إلى محاولة توسيعها و العمل على تفعيلها، ومن بين هذه المزايا التي كانت عاملا مساعدا على إستمرار التعاون الأورومغاربي:

الموقع الجغرافي: يعتبر القرب الجغرافي عاملا محدد في استمرار هذه العلاقات بين الطرفين الطرفين الأوروبي والمغاربي، إذ لا يفصلهما سوى حوض البحر المتوسط(تقدر المسافة الفاصلة بـ. الفاصلة بـ. 15 كلم) ، و تعتبر هذه الميزة مبررا لاستمرار العلاقة التعاونية بين الطرفين و العمل العمل على توسيع مجالاتها، لأن هذا القرب جعل من مصالح دول ضفتي المتوسط متداخلة فيما بينها، وبالرغم من أن العامل الجغرافي أصبح في عصر التكتلات الحديثة ليس عاملا مباشرا أو أساسيا في تحقيق التكامل و العلاقات التعاونية، بسبب التطور الذي عرفته مجال الاتصالات التي لم تعد

التي لم تعد تحسب حسابا للحدود الجغرافية بل طبيعة المصلحة هي التي تقرب الشريك حتى و إن كان في إن كان في مجال جغرافي بعيد، من خلال شبكة الاتصالات الرقمية التي تسهل التفاعل بين الوحدات الوحدات المتعاونة، لكن رغم ذلك يبقى الموقع الجغرافي بالنسبة للعلاقات الأورومغاربية عامل رئيسي فعل هذه الأخيرعبر كل الفترات التاريخية و جعل الأصل فيها هو الاستمرار، وقد استثمرت الدول الأورومغاربية هذه الميزة و حاولت تطوير هذه العلاقة من مستوى التعاون إلى إلى مستوى الشراكة عبر آليات مختلفة (الحوار الأوروبي العربي، منتديات التعاون، الشراكة5+5، الشراكة5+5، الشراكة الأورومتوسطية).

العامل الثقافي و الاجتماعي: يتمثل العامل الثقافي والاجتماعي في التاريخ المشترك بين الشمال والجنوب لدول البحر المتوسط، والوضع الراهن للعلاقات بين دول الجماعة الاقتصادية الأوروبية ودول جنوب البحر المتوسط، ففي ما يتعلق بالتاريخ المشترك، يمكن القول بأن الاختلاط الاختلاط بين الشعوب والتداخل بين الثقافات قد ساهم في صياغة المفاهيم المشتركة بين شعوب تلك تلك المنطقة عن طريق مساهمة المؤسسات التعليمية والثقافية الأوروبية (خاصة الفرنسية) في تكوين تكوين الكوادر الفنية والنخبة المثقفة في دول جنوب البحر الأبيض المتوسط، مما ترتب عليه أن أصبحت أصبحت شعوب هذه المنطقة أكثر تقبلاً للنموذج الأوروبي للتنمية والتقدم عن النموذج الأمريكي أو أو السوفيتي، إضافة إلى ذلك كون اللغة الرسمية الثانية في هذه الدول هي اللغة الفرنسية،أي لغة المستعمر، التي لطالما سعى للحفاظ على إرثه الثقافي في المنطقة من خلال العديد من المشاريع أهمها أهمها المنظمة الفرونكوفونية كإطار ثقافي الهدف الرئيسي من ورائه هو حماية الوجود الثقافي لفرنسا لفرنسا في المنطقة .و هو ما عزز أكثر الروابط المختلفة بين الطرفين و جعل من هذه العلاقات ذات ذات ميزات خاصة .

بإختصار هناك ثلاثة جوانب اجتماعية ثقافية تساعد في تدعيم التعاون بين المجموعة والدول والدول المغاربية تتمثل في:

أ- التأثير الثقافي الكبير التي تتمتع به بعض الدول الأوروبية (وخاصة فرنسا) في المنطقة المنطقة المغاربية مما يسمح لها بنشر معارفها وفنونها بسهولة ويسر ومن ثم تدعيم روابط التعاون التعاون الاقتصادي بين المجموعة الأوروبية والدول المغاربية.

ب- تأثير الجلب الاجتماعي والثقافي في دول الجماعة الأوروبية على العمالة المهاجرة إليها إليها من دول البحر المتوسط وتشير الإحصاءات بأن هناك ما يقرب من ثمانية ملايين مهاجر وأسرهم وأسرهم يشكلون جزءاً من النسيج الاجتماعي في الدول الأوربية التي يعملون فيها ، ومما لا شك شك فيه أن هذه الأيدي العاملة المهاجرة تمثل أحد عوامل التقارب بين دول المنشأ ودول المهجر.

المهجر.

ج. _ تمثل البيئة الاجتماعية السائدة في دول جنوب البحر المتوسط أحد عوامل الجذب السياحي السياحي لمواطني دول الجماعة الأوروبية، إذ تشير الإحصاءات إلى أن جنوب البحر المتوسط يستقطب يستقطب حوالي 80% من السياحة الأوروبية نتيجة للعوامل الثقافية والاجتماعية المشتركة.

العامل الاقتصادي: يبدو واضحا من خلال تحليل بسيط لواقع العلاقة الأرومغاربية على المستوى المستوى الاقتصادي، نوع من الاعتماد المتبادل بين الطرفين التي كان بمثابة ميزة إيجابية شكلت هي شكلت هي الأخرى عامل محفز للدخول في مثل هذه العلاقات التعاونية، فكما لاحظنا من خلال دراسة دراسة العلاقات الإقتصادية الأرومغاربية، أن الدول الأوروبية ترتبط بدول المغرب العربي على على مستوى إمدادات ومصادر الطاقة التي ساهمت بشكل واضح في تطور اقتصاديات الدول الأوروبية الأوروبية وتكوين بناها التحتية و تنفيذ خططها التنموية، كذلك الحال بالنسبة للدول المغاربية و التي تنظر عن كثب للدور التي يمكن أن تلعبه الجماعة الأوربية بالنسبة لها من **المنظور الاقتصادي الاقتصادي** حيث يمكن القول بأن كلاً من الدول الصناعية والآخذة في النمو تحاول بشكل أو بآخر بآخر الاندماج في الاقتصاد الدولي من أجل تحقيق المكاسب الناشئة من التجارة الدولية، وفي ما يتعلق يتعلق بالدول المتوسطية العربية، فإن وسيلتها إلى تحقيق تلك المكاسب تستند بصفة أساسية إلى حصيلة

حصيلة صادراتها والتي لا تكفي وحدها لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في تلك تلك الدول.

بعبارة أخرى, فإن الدول الواقعة في حوض البحر المتوسط لا تنبع مشاكلها من تجارتها الخارجية الخارجية فقط، بل من برامج التنمية الطموحة، لتلك تلجأ الدول إلى المساعدات الدولية بأشكالها المختلفة نظراً لقصور موارد التمويل الداخلي في إحداث التنمية. و تلك المساعدات الخارجية تشتمل إلى تشتمل إلى جلب المساعدات المالية (القروض والمنح) ، على التعاون الفني، وهو ما دفع دول البحر البحر المتوسط للمطالبة بزيادة التعاون المالي والفني مع المجموعة الأوروبية، وهذا التعاون يهدف يهدف إلى تنمية دول المتوسط اقتصادياً واجتماعياً.

وتهدف الدول العربية الواقعة في حوض البحر المتوسط من وراء إقامة هذا التعاون إلى تحقيق تحقيق هدف آخر على جلب كبير من الأهمية يتمثل في وقوف دول المجموعة الأوربية إلى جانبها جانبها في ما يتعلق بالقضايا الاقتصادية – المرتبطة بالتنمية – والمتعلقة بمشكلة المديونية والتي تتم تتم مناقشتها في إطار نادي باريس من خلال صندوق النقد الدولي.

وبالإضافة إلى ما سبق ذكره، فإن **اختلاف الهياكل الاقتصادية** لكل من دول المجموعة الأوروبية ودول حوض البحر المتوسط سواء في الإنتاج الزراعي أو الصناعي ينعكس على طبيعة طبيعة الأهداف الاقتصادية لكلا الجانبين وبالتالي، زيادة أهمية العامل الاقتصادي في تدعيم التعاون التعاون بينهما.

العامل الأمني: حيث كان للقرب الجغرافي بين طرفي العلاقة، أثر على أمنهما، بحيث أن استتباب الأمن في الضفة الجنوبية له علاقة متعدية إلى استتباب الأمن بالنسبة الضفة الشمالية للبحر للبحر المتوسط ، هذا ما جعل التعاون في المجال الأمني ضروري لتحقيق أمن الإقليم ككل والقدرة على والقدرة على تحقيق مشاريع التنمية و التطور الصناعي، لهذا فقد شكل العامل الأمني ميزة و حافز حافز للتعاون و العمل على محاولة خلق منظومة أمنية إقليمية.

وبناءا على ما سبق يظهر لنا الكثير من الميزات التي يوصف بها هذا التعاون، والتي ساعدت على تعزيز روابطه

وتأكيد وجوده و فعاليته وذلك طبعا من منظور إيجابي في تناول هذه العلاقات .

2- مشاكل التعاون الأورومغاربي: الإشكالية التي تطرح هنا لماذا لم يعطي المشروع الأورومغاربي بصفة خاصة والأرومتوسطي بصفة عامة ثماره حتى الآن، خاصة بالنسبة للدول العربية؟ الأكيد أن هناك مجموعة من المشاكل أو العراقيل حالت دون ذلك، وقف أمام تفعيل هذا هذا التعاون، ولمعالجة هذه المشاكل أو العراقيل سوف نركز على نقطتين، الأولى تتعلق بمفهوم بمفهوم التعاون لدى الطرفين، الثانية ترتبط بالمشاكل التي تواجه العلاقة التعاونية على عدة مستويات.

أ- **فيما يتعلق بتحديد مفهوم التعاون:** من خلال دراسة العلاقات التعاونية الأورومغاربية، نلاحظ أن مفهوم مصطلح التعاون يأخذ بعد متناقض للتعريف العام، **فأول مشكل أو عيب** في هذه هذه العلاقة يكمن في عدم اتفاق أطراف العلاقة على تحديد مفهوم واحد للتعاون، فكل طرف ينظر ينظر للتعاون بما يخلف عن إدراك الطرف الأخر.

فالتصور الأوروبي ينطلق في تعاونه مع دول المغرب العربي من خلال مايلي:

- يرى أن دول المغرب العربي تشكل له تهديدا أكثر مما تشكل شركاء حقيقيون ، و بالتالي التعامل التعامل وفق هذه النظرة سيعيق الإقدام على تفعيل هذه العلاقات.

- أن الدول المغاربية ليسوا في مستوى يؤهلهم للمنافسة أي أنهم غير قادرين على مضاهاة التفوق التفوق الأوروبي.

- أن أمن أوروبا متوقف على أمن المتوسط.

في حين تنطلق الدول المغاربية في تعاملها مع المجموعة الأوروبية من أن:

- فشل الإصلاحات الداخلية، نحتاج إلى إصلاحات عبر أطراف خارجية أي أن للتعاون مع مع أوروبا مزايا أكثر من المشاكل.

ب- المشاكل التي تواجه التعاون الأورومغاربي على:

- مستوى دول المغرب العربي فيما بينها.
- مستوى دول المغرب العربي مع الإتحاد الأوربي.
- مستوى الإتحاد الأوربي مع دول المغرب العربي.

1- مشاكل دول المغرب العربي فيما بينها: من بين المشاكل التي ساهمت في عرقلة التعاون التعاون الأورومغاربي، مشاكل الدول المغاربية فيما بينها، والتي ترجع بالدرجة الأولى إلى عدم تحقيق استقرار سياسي في المنطقة وهذا ما يجعل الإتحاد الأوروبي يتراجع عن التوجه نحو نحو المنطقة من مدخل تعاوني حقيقي.

ويمكن تحديد هذه المشاكل فيما يلي:

- الخلافات الحدودية بين الأقطار المغاربية و خاصة بين المغرب و الجزائر.

- توقف وانقطاع مسيرة التحولات السياسية في مجمل الدول المغاربية و ما نتج عنها من انعدام الاستقرار في الجزائر، و إخفاق عملية التعقب السياسي في المغرب .

- عجز الدول المغاربية على إحياء دور المؤسسات التكاملية (إتحاد المغرب العربي)، و تفعيل التعاون الاقصلي فيما بينها، حتى تتمكن من الارتقاء لمنافسة لطرف الأوروبي التي يتعامل مع هذه مع هذه الدول ككتلة اقصادية و سياسية واحدة.

- هناك تباين وعدم انسجام في توجهات هذه الدول نحو العالم الخارجي مما يجعلها عاجزة على صياغة سياسة موحدة تجاه الحليف لخارجي، بحيث أنه و وفق المنظور المؤسساتي التعديدي فإنه بقدر فإنه بقدر ما يحدث الاشجام بين أطراف العلاقة في البنية المؤسساتية بقدر ما يكون تلك أقرب لتحقيق لتحقيق الأهداف المرجوة من العملية التعاونية (مؤسسة مع مؤسسة) ، لكن في هذه لحالة فالتعامل يكون فالتعامل يكون من خلال مؤسسة أوروبية مع مجموع دول مغاربية متفرقة و ليت موحدة في إطار إطار مؤسسة واحدة.

2- **مشاكل دول المغرب العربي مع الإتحاد الأوربي:** في لحقيقة يعتبر واقع التسيير و الأظمة المالية و الاقصاديةبصفة عامة بالنسبة لدول جنوب المتوسط والدول المغاربية أكبر علق قد علق قد يحول دون تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التعاون، فعلى مستوى البنية الهيكلية بالنسبة بالنسبة للأظمة المالية والمتعلقة بقوانين الاستثمار و آلياتها نجدها في مستوى لا يرقى لاستقطاب رؤوس الأموال على شكل استثمارات (مباشرة/غير مباشرة) من الأموال الأوروبية.

ومن المعروف في أبجديات النظام الرأسمالي أن أصحاب الأموال المستثمرة هي للخواص من من رجال الأعمال، وعادة ما يتميز هؤلاء بقدر كبير من العقلانية في توجيه أموالهم و فتح مشاريع مشاريع استثمارية في البلدان الخارجية، من شأنها أن تحقق لهم أرباحا وفق وتيرة متسارعة،غير أن متسارعة،غير أن هذه البيئة لطبيعية لنمو الأموال غير متوفرة نهائيا بالنسبة للدول المغاربية ومعظم الدول العربية المعنية بالشراكة، تعاني من عجز كبير في بورصاتها والمعلوم أن البورصة البورصة هي منفذ للأموال الخارجية تجاه الاستثمار المحلي لتلك الدول، فيظل هذه لظروف بأي بأي صيغة أو شكل سيجعل المستثمر الأوربي يخطر يتوجيه أمواله إلى بيئة مرضية لن يضمن من

من خلالها إلا الخسارة، بالإضافة إلى هذا تبقى البيروقراطية في إعداد ملفات الاستثمار عائق جوهري، حتى المستثمرين المحليين فروا بأموالهم إلى خارج بلادهم الأصلية فما بالك بالمستثمر الأوروبي.

وهذا الوضع كانت له عواقب وخيمة على قدرة هذه الدول لجلب رأس المال الأجنبي لتحقيق التنمية التنمية المستدامة على الأقل كما هو مخطط له على مستوى بنود اتفاقيات الشراكة، فحركة رؤوس رؤوس الأموال الأوروبية نحو الدول المغاربية والمتوسطية في تراجع مستمر، مقابل توجهها إلى إلى بيئة أكثر قابلية للاستثمار كدول جنوب شرق آسيا..ودول أوبا الشرقية التي توجت بضم 10 دول من شرق أوروبا في السنوات العشر الأخيرة.

3- مشاكل الإتحاد الأوربي مع دول المغرب العربي: سيطرة نظرة الشك و التخوف الأوروبية الأوروبية من الدول المغاربية بحيث ارتبطت نظرتها بالجلب الأمني و ما حجم الأخطار التي تشكلها تشكلها مجتمعات الدول المغاربية فالبطالة و عدم كفاية التعليم و التأهيل ، و كذا تدني مستويات المعيشة بالنسبة للدول المغاربية ، أدى إلى ظهور ظاهرة الهجرة بشكليها الشرعي و الغير شرعي، و شرعي، و التي أصبحت تشكل تهديد مباشر لأمن و الاستقرار الأوروبي، ولهذا فأوروبا تنظر للدول للدول المغاربية على أنهامصدر تهديد أكثر منه حليف أو شريك.

هذا ما جعل أوروبا **تتبنى استراتيجية من خلال منظور تكريس الهيمنة**، و العمل على احتواء هذه الدول المغاربية من خلال مجموعة من الآليات منها:

-الحفاظ على تفوقها اقتصاديا، و إنشاء منطقة التبادل الحر أين ستتمكن من إيجاد منفذ آخر لتسويق لتسويق سلعها العالية الجودة، و إغراق أسواق الدول المغاربية التي ستكون عاجزة على منافسة منافسة السلع الأوروبية لافتقارها لمقومات القدرة التنافسية.

-التعامل مع دول المغرب العربي كل دولة على حدى، حتى تواصل تحقيق حالة عدم التكافؤ بين التكافؤ بين طرفي العلاقة، مما يساعدها على فرض تصوراتها واستراتيجياتها في إطار التفاوض التفاوض مع الدول المغاربية يظهر هذا التفاوت جليا من خلال الشراكة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي المكون من 27 دولة مع الطرف الثاني المكون من دولة واحدة، تونس التي وقعت إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الأروبي في 17جويلية 1995، وهي أول بلد مغاربي يوقع إتفاقية إتفاقية مع الإتحاد الأوروبي في إكار مشروع الشراكة الأورومتوسطية، ثم المغرب في 26فيفري 26فيفري 1996، والجزائر سنة 2002،و لنا أن تصور ثقل المفاوضات و قوتها، لتصور الطرف الطرف القوي المهيمن مقابل الطرف الضعيف.

عموما بعد التطرق إلى إبراز هذه العيوب و المشاكل سنحاول، وضع إطار عام يتضمن مجمل الحلول الحلول التي يجب إتباعها لتفعيل ه ذه العلاقات و تحقيق الأهداف المرجوة منها، خاصة على مستوى مستوى الدول المغاربية:

3- الحلول المقترحة: تجدرالإشارة أن المشاكل والعراقيل التي تواجه الشراكة الآورومغاربية الآورومغاربية نتيجة للآثار السلبية على الدول المغاربية لا تعني أن الدول المغاربية في غنى في غنى عن هذا المشروع، بل إنه وبحكم المتغيرات الدولية وكضرورة لحماية اقتصادياتها من أخطار أخطار النظام الاقتصادي العالمي يستوجب هذا التعاون ضمن تجمعات إقليمية لكن هذا التعاون يكون وفق يكون وفق إستراتيجية ينبغي وضعها للاستفادة من نتائجه. وبالرغم من السلبيات، التي تكتنف هذه هذه العلاقة التعاونية الأرومغاربية تبقى هذه الأخيرة ضرورية لبناء مصالح مشتركة وعلاقات فاعلة في شتى المجالات، وانطلاقا من هذه المصالح فإن الآفاق لتأسيس شراكة مغاربية ومتوسطية ومتوسطية حقيقية تبقى حيوية ومفتوحة، بحكم الحاجة المغاربية إلى الخبرة الأوروبية مقابل الحاجة الأوروبية إلى المواد الأولية وإلى الأسواق المغاربية، ثم أن هذه الشراكة خيار إستراتيجي

إستراتيجي لجميع أطرافها في ظل التوجه العالمي نحو التجمع والتكل في إطار إقليمي، على غرار غرار منظمة التجارة الحرة للإمريكا الاتنية، رابطة دول جنوب شرق أسيا الأسيان ...

ولتجاوز هذه المشاكل والعراقيل التي تواجه التعاون الأورومغاربي سوف نعطي مجموعة من من الحلول المتمثلة في:

- الحلول على مستوى الطرف الأوروبي.
- الحلول على مستوى الدول المغاربية.
- **بالنسبة للحلول على مستوى الطرف الأوروبي:** يمكن تلخيصها في:

- يجب على أوروبا أن تغير من نظرتها للدول المغاربية على أساس أنهامصدر لعدم الاستقرار الاستقرار و تدفق للإرهاب والمخطر،لتغير هذه النظرة السلبية إلى نظرة إيجابية تتعامل وفقها مع مع الطرف المغاربي باعتباره حليف و شريك استراتيجي في المنطقة.

- يجب على الدول الأوروبية مساعدة شركائها في الآتي:

* تعريف و تحديد الاحتياجات الاقتصادية في مجال البحث العلمي و التقني، و تثمين إنشاء شبكات حول أقطاب القدرات الجامعية.

*إدماج اهتمامات الحياة الاقتصادية و السوسيوثقافية في سياسة البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، المر يتعلق بتحديد الأدوات و الطرق لإعطاء الحلول للمشاكل المطروحة من طرف المجتمع طرف المجتمع ككل

*المساهمة في الإستراتيجيات اللازمة لتحسين المنتوجات و الكيفيات الصناعية.

*المساهمة في عملية نقل التكنولوجيا و إحداث مراكز للبحث العلمي.

*إحداث ترابط فعال متعدد الأشكال بين الفضاءات الداخلية: الجامعة و المؤسسة و السياسات السياسات العامة للبحث والتطوير.

*المساهمة في توفير متطلبات تغيير أنماط التعليم خبرة و مالا و في مراحله المختلفة، ليصبح أكثر ليصبح أكثر تقبلا للمتطلبات التكنولوجية المتقدمة و مناسبا لشروط التعامل معها.

- بالنسبة للحلول على مستوى الدول المغاربية: أما بالنسبة للحلول على مستوى الدول المغاربية نذكر مايلي:

1- تجاوز الخلافات البينية والتركيز على المجالات الإتفاقية، ومحاولة تنشيط التعاون البيني البيني المغاربي في مختلف المجالات لمواجهة الأخطار التي تهددها سواء من الداخل أو من الخارج.(للعلم فإن المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي لاتتجاوز 4%).

2-الإصرار على إعطاء الأولوية للمشروعات المشتركة التي تقوم بتطوير لصناعات الحديثة الحديثة والمتقدمة في المنطقة

المغاربية .

3- نظرا لتمتع البلدان المغاربية والعربية بصفة عامة بمخزون هام للطاقة من النفط والغاز يمكن والغاز يمكن للبلدان المغاربية، في إطار المساومة الجماعية، أن تطرح على البلدان الأوروبية ضمان ضمان إمدادات الطاقة على مدى زمني طويل وعلى أسس تعاقدية مقابل تدفق التكنولوجيا الحديثة الحديثة بتكلفة معقولة للبلدان المغاربية، والمساومة حول الخصصات المالية الخاصة بعملية تأهيل تأهيل الاقتصاديات العربية لتحقيق درجة معقولة من التنافسية لهذه الاقتصاديات .

4- لكي تستفيد هذه الدول من اتفاقيات الشراكة يتطلب الأمر تحديد أهداف هذه الدول كوحدة اقتصادية في إطار المشروع المتوسطي، وتحقيق تكامل فيما بينها بتحرير السياسات التجارية ودعم

ودعم استقرار النظم النقدية والمالية، إذ أن قيام هذه الدول بالتفاوض كوحدة واحدة يعطيها قدرة تفاوضية أكبر تؤهلها للحصول على مزايا ومكاسب أكبر .

ولاشك أن أوروبا قادرة على الاضطلاع بالدور الطلائعي في مجال تطوير وتحديث الاقتصاديات الاقتصاديات المغاربية المتوسطية كما فعلت اليابان مع الدول الآسيوية المجاورة لها، إلا أن الخيارات المطروحة أمام الدول العربية تعكس بوضوح ضرورة التعاون المغاربي كشرط أساسي أساسي للاستفادة من هذه الشراكة.

فإن على المغاربة و المعنيين **توجيه** هذا التعاون وفق تصورات بناءة إلى المجالات التالية[1]:

التالية[1]:

1- التشجيع على زيادة حجم الاستثمار بما في ذلك الاستثمار الأجنبي المباشر و توجيهه للبنى للبنى الأساسية، وفي مجالات الزراعة و الصناعة و السياحة، و في مجالات دعم المؤسسات التعليمية و البحث العلمي و تدريب الكوادر البشرية على التكنولوجيا المتطورة، فأهمية اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر تكمن في أنه مصدر للمعرفة والتكنولوجية، كما أنه يؤدي إلى خلق فرص فرص العمل و تحريك الآلة الإنتاجية، وبالتالي الارتقاء بمستويات التجارة و المبادلات التجارية العربي

2-تحقيق التنمية المستدامة (سيولة التنمية) يتطلب توفير القاعدة العلمية و التكنولوجية و مؤسسات قادرة على استخدام هذه القاعدة و توظيفها لاستمرار التنمية، وهذا هو الدور المطلوب من من الاتحاد الأوروبي كشريك اقتصادي وتجاري للدول العربية المعنية و بالتالي يستوجب علية القيام القيام بهذا الدور، و المساهمة في رسمه و تخطيطه بما يحقق مصالح التعاون والشراكة.

3- المفارقة للدول العربية المتوسطية تتلخص في توفر عمالة رخيصة ولكنها ناقصة الخبرة والكفاءة والكفاءة التي تتطلبها الاستثمارات الصناعية المعتمدة على طرق إنتاج معقدة ومتطورة، وانطلاقا من

وانطلاقا من أن الاتحاد الأوروبي يسعى لدفع التنمية في المنطقة العربية انسجاما مع رؤيته وتحقيقا وتحقيقا لأهدافه ومصلحه،(التوازن الإقصلي الأوروبي الأمريكي)، فالمطلوب منه المساهمة في في برامج تأهيل العمالة للدول المغاربية والعربية تعليما وتدريبا وتقانة عبر إعداد وتمويل برامج برامج تدريبية وتوفير وسائل التكنولوجيا و أدواتها لدعم هذه البرامج.

4- لا بد من إنشاء شبكة معلومات مغاربية-أوروبية تجمع كل ما ينتج من ميادين البحث والاستكشاف والمنجزات الحديثة في أوروبا ووضعه تحت تصرف مراكز البحوث، و يتوجب على الجانب على الجلب الأوروبي القيام بتقديم المساعدة المادية والعلمية للتنسيق بين مؤسسات البحث و التطوير التطوير الأوروبية و بين مثيلاتها في الدول المغربية والمغاربية والع وإقامة مشروعات مشتركة للبحث و التطوير في مجالات الزراعة، الصناعة.